



أوراق سياسات في المالية العامة للعراق

د. مظهر محمد صالح*: المالية العامة العراقية في إطار التساؤلات والرؤى والتصورات

١- تمهيد

عدت الورقة البيضاء للإصلاح المالي الاقتصادي التي اصدرتها الحكومة العراقية في نهاية صيف ٢٠٢٠ مشروع اصلاحى حكومى مزدوج الاهداف يسعى إلى تحقيق الاستدامة المالية للبلاد مع قدرة على الاستدامة الاقتصادية بصورة تكاملية حقا. فأهمية هذه الورقة، التي تعمل في الاجل الطويل، قد اسست في الفترة القصيرة فهما لأيديولوجيا بديلة كانت مشوشة في الاجتماع الاقتصادي حتى وقت قريب، ذلك لتجيب عن تساؤل مهم هو: كيف نؤسس طريقا عمليا للإصلاح الاقتصادي؟ فالورقة البيضاء هي عملية جراحية اقتصادية تتطلب صبرا واصرارا وارادة لبناء مستقبل البلاد في الاستقرار والتنمية وهي أقرب إلى دستور اقتصادي تطبيقي في مرتسم الاصلاح.

لقد حقق العام المنصرم شيئا واضحا من اعتماد خريطة طريق نحو مسار الاصلاح الأوسع، وهذا ما يمكن أن نتوقع اعتماده في صيانة وترسيخ المستقبل الاقتصادي للعراق دون تراجع. فالورقة البيضاء مؤشر على تقدمية الاقتصاد وترصين الحياة الاقتصادية لبلادنا، وهي اشبه بالدستور الاقتصادي الذي سيرتكز عليه أي منهاج حكومى قادم لا محالة. ويقتضى الامر أن نقيّم نجاحات واخفاقات تطبيق الورقة البيضاء في سنتها الأولى بعد انقضاء السنة المالية الراهنة وتقييم النتائج الاقتصادية والمالية ذلك لتعديل المسار أو حذف أو اضافة المسائل الاجرائية المهمة لبلوغ امثليه تطبيق الورقة الاصلاحية في نهاية المطاف

2- كفاءة الاداء والحسابات الختامية لميزانيات العراق: المعضلات والحلول

أمازالت كفاءة الصرف في الموازنة العامة للعراق كما هي على مر السنوات المالية السابقة وهي لا تتجاوز ٨٣٪ عما هو مخطط لها من نفقات وذلك بسبب وجود تأجيلات في صرف الكثير من الالتزامات ولأن بعض الالتزامات تدفع بشكل سلف بأمل تسويتها ولكنها تبقى دون تسوية (ويقال إن هناك سلف متراكمة تعادل متوسط صرف لسنة مالية كاملة أو ما يزيد على ١١٥ ترليون دينار لم يجر تسويتها لعدم



أوراق سياسات في المالية العامة للعراق

توافر سند الصرف بنسبة ٧٠٪ (كما يعتقد)، فضلاً عن اضطراب الإيرادات وتقلباتها المفاجئة في بعض السنوات ما يسبب مشكلات حادة في التمويل القصير الأجل وانعكاساته على التخطيط المالي السنوي. ويبقى من الضروري التفريق بين مبدئين في المحاسبة الحكومية:

الأول: هو مبدأ الاستحقاق accrual basis (أي ما يجب دفعه وما يجب تحصيله). لذا فإن مبدأ الاستحقاق هو مفهوم محاسبي يتطلب تسجيل المعاملات المحاسبية في الفترة الزمنية التي تحدث فيها، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي يتم فيها استلام التدفقات النقدية الفعلية للمعاملة. ويعد مفهوم الاستحقاق ممارسة محاسبية قياسية للوحدات المالية الكبيرة وهو مدعوم من قبل كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والتي تتكون من مجموعة من القواعد المحاسبية التي تحدد كيفية المعاملات والأحداث المحاسبية الأخرى المطلوب الإبلاغ عنها في البيانات المالية. ثم تصميمها للحفاظ على الصدقية والشفافية في العلم المالي ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) وهي مجموعة معترف بها بشكل عام من القواعد والإجراءات المصممة للتحكم في محاسبة الوحدات والتقارير المالية. وينظر إلى GAAP على أنها مجموعة شاملة من الممارسات المحاسبية التي تم تطويرها بشكل مشترك من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وتوفر أطر المحاسبة كإرشادات في جميع أنحاء العالم حول كيفية حساب الإيرادات والمصروفات بصرف النظر عن مجرد استخدام الإيصالات النقدية.

أما الثاني فهو مبدأ النقد cash basis وهو المبدأ المتحقق نقداً في الإيرادات والمصروفات فعلاً. وتستدعي المحاسبة على وفق مبدأ النقد تسجيل المصاريف كافة عند الدفع النقدي، بصرف النظر عن التاريخ الذي أنفقت فيه المصاريف بالفعل. فهكذا احكام في تقييم المصروفات والإيرادات السنوية في الموازنة العامة مالم يتم التفريق بينها فإنك ستجد مزيجاً من الاحكام المشوشة يختلط فيه الحابل بالنابل في تقييم تدفق الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية. لذلك يبقى الحساب الختامي هو ما يعكس صافي الثروة لمركز الحكومة المالي سواء اكان سالبا ام موجباً مع ضمان كفاءة الصرف.

ب- استناداً إلى ما تقدم، فإن الحسابات الختامية المتعلقة بميزانيات السنوات السابقة ولغاية ٢٠١٩ هي معدة في الغالب وخضعت لتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي الذي يعطي رأيه في الحساب الختامي السنوي ولكن لا يمكن اعتماده في مجلس الوزراء والنواب صفقة واحدة مالم يصوت مجلس النواب على الحسابات الختامية



أوراق سياسات في المالية العامة للعراق

للعام ٢٠١٣ وميزانية (واقع الحال) للعام ٢٠١٤ التي تمثل المصروفات والنفقات الفعلية والمعروضة على مجلس النواب المذكور منذ عامين ولم تقرر حتى انتهاء دورة المجلس النيابي الاخير. فعند اقرار الحساب الختامي للعام ٢٠١٣ وميزانية واقع الحال للعام ٢٠١٤ يمكن عرض بقية الحسابات الختامية للسنوات المالية اللاحقة على مجلس الوزراء تباعاً بغية رفعها إلى مجلس النواب وقرارها بموجب الدستور وقانون الادارة المالية النافذ. منوهين أن الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠٢٠ لم تُشرع، ما يقتضي تقديم ميزانية واقع حال للعام ٢٠٢٠ كي تشرع من مجلس النواب بعد اعتمادها من مجلس الوزراء (وهي بمثابة ميزانية وحساب ختامي في آن واحد). وبناء على ذلك مالم تكتمل سلاسل الحسابات الختامية وقانوني ميزانيتي واقع الحال للعامين ٢٠١٤، ٢٠٢٠ لا يمكن تقديم الحساب الختامي لموازنة ٢٠٢١ عند عملية تشريع الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠٢٢ بموجب قانون الادارة المالية النافذ.

ج-قدر تعلق الامر بالأداء المالي في موازنة العام ٢٠٢١، فإن الارتفاع التدريجي لأسعار النفط قد عوضت مصروفات حكومية لم يوجد مقابلها إيرادات اساساً الا الاقتراض لكونها موازنة عجز تحوطي والمقدر بقرابة ٣٠ تريليون دينار عراقي. وهكذا بدلاً من اللجوء إلى الاقتراض لسد العجز المخطط، عوضت الزيادة بالإيرادات النفطية جراء ارتفاع اسعار النفط فوق سعر برميل نفط الموازنة البالغ ٤٥ دولار وبمعدلات تصدير زادت على ثلاثة ملايين برميل نفط يومياً بارتفاعات سعرية بدأت خلال السنة المالية ٢٠٢١ بين ٧ دولار فوق سعر الموازنة البالغ ٤٥ دولار وصولاً إلى ٣٥-٣٠ دولار حالياً فوق سعر الموازنة البالغ بالأساس ٤٥ دولار كما ذكرنا. ولا ننسى أن النفقات الحكومية كافة في الموازنة الاتحادية مقيدة بتدفق التمويل (أي تدفق الاموال من عوائد النفط المصدر أو الإيرادات غير النفطية وكذلك الاقتراض)، اذ خصصت الموازنة (التي بلغ سقف انفاقها الكلي بما يزيد على ١٢٩ تريليون دينار للعام ٢٠٢١) إيرادات غير نفطية من ضرائب ورسوم وتدفقات مالية اخرى بمقدار بلغ ٢٠ تريليون دينار. ويبدو حتى اللحظة أن الموازنة لم تجن أو لم تحقق سوى ٣٠٪ -٤٠٪ من التقديرات أنفاً، اذ اضاف هذا الامر عبئاً آخر على العجز التخطيطي السنوي وهو عجز فعلي في الإيرادات غير النفطية. وهنا يقدر العجز المضاف بنحو ١٣-١٤ تريليون دينار (كأنما العجز الكلي المخطط قد ارتفع إلى ٤٤ تريليون دينار بدلاً من ٢٩ تريليون دينار). وهذا يعني أن فروقات اسعار النفط ستسد فروقات الإيرادات غير المتحققة من خارج إيرادات النفط لامحالة. فسقف الإنفاق يبقى يتحدد في ضوء قدرات التمويل أو موارد الموازنة، وأن الشيء المختلف في العام ٢٠٢١ هو اضطرار الذهاب ولو بشكل محدود إلى الاقتراض الداخلي بنحو ٤-٥ تريليونات دينار خصمت بشكل حوالات خزينة كأداة دين حكومية لدى البنك المركزي العراقي من خلال



أوراق سياسات في المالية العامة للعراق

عمليات السوق المفتوحة لسد العجز المؤقت في انتظام التدفقات النقدية إلى الموازنة العامة في السنة المالية الراهنة، على الرغم من عظم الاستفادة من التدفقات النقدية الناجمة عن ارتفاع فروقات أسعار النفط للتعويض عن الاقتصار وسد فجوة العجز المخطط بالإيرادات النقدية الربعية (الإيرادات التحويلية) كما يعرف.

٣- مستقبل الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠٢٢

إذا ما أخذنا توقعات البنك الدولي التي أطلقها في أواخر شهر تشرين أول/أكتوبر من العام المنصرم التي بين فيها رؤيته حول متوسط أسعار النفط العالمية في العام ٢٠٢٢ والتي توقعها بأن تكون بنحو ٧٤ دولار للبرميل الواحد كمتوسط طوال العام ٢٠٢٢، أي قبل أن تنخفض الأسعار إلى متوسط سنوي يبلغ ٦٤ دولاراً للبرميل في العام ٢٠٢٣، فيمكننا القول (وقدر تعلق الأمر بموازنة العام ٢٠٢٢) بأن عوائد النفط المقدرة بواقع ٥٠ دولار في مسودة قانون موازنة للعام القادم ٢٠٢٢ والتي أعدت لامحالة على عجز تحوطي ربما هو أقل من العجز التحوطي المبين في موازنة العام ٢٠٢١ ذلك بافتراض تماثل سقف الإنفاق في موازنة ٢٠٢٢ لما هو عليه في موازنة ٢٠٢١، فإن الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠٢٢ ستحقق حالة التوازن الفعلي (من دون أي عجز يذكر) ذلك إذا ما تعدى متوسط سعر برميل النفط في العام ٢٠٢٢ ليكون بنحو ٧٢-٧١ دولار للبرميل الواحد وعلى وفق واقع الإنفاق الحكومي المتوقع وسقوفه المعلومة الثابتة.

وبالرغم مما تقدم، يظل اعداد الموازنة العامة الاتحادية السنوية ضمن النطاق الدستوري والقانوني والمهني من مهام وزارة المالية في اعدادها وتقديمها إلى السلطة التشريعية بعد مصادقة السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء، وما زال مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ متحوطاً بسعر برميل نفط قدره ٥٠ دولار حتى اللحظة في مسودات قانون الموازنة نفسها، وهو اجراء عقلاني وصحيح في مواجهة تقلبات أسعار النفط وينسجم والمحاذير التي جاء بها قانون الادارة المالية النافذ، في اعتماد أسعار نفط عقلانية حذرة. لذا يتوقف اقرار قانون الموازنة العامة ٢٠٢٢ على تشكيل مجلس النواب القادم لتمرر الموازنة المذكورة لغرض تشريعها.

وبهذا، فإن الدخول بالسنة المالية الجديدة بدون قانون موازنة، يعني في مضمونه أن السنة المالية العراقية ستنتهي في نهاية يوم ٣١ كانون أول ٢٠٢١، ويبدأ العمل مباشرة بقانون الادارة المالية النافذ أي من أول يوم عمل من شهر كانون الثاني ٢٠٢٢ ذلك بالإنفاق بمعدل ١/١٢ من المصروفات الفعلية المستمرة للعام ٢٠٢١



أوراق سياسات في المالية العامة للعراق

ويستمر الحال إلى حين صدور قانون الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠٢٢ وعندها تعدل التخصيصات وعلى وفق المستحقات الجديدة التي تضمنتها الموازنة المشروعة. وهكذا سيتوقف الامر كله على تشريع قانون الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠٢٢ على تشكيل الحكومة الجديدة ومجلس النواب القادمين في الاحوال كافة.

٤- المديونية العراقية

أقدر تعلق الامر بديون العراق الخارجية، ولاسيما ديون قبل عام ١٩٩٠ اذ جرت تسويتها بموجب اتفاقية نادي باريس ٢٠٠٤، حيث تم الاتفاق على شطب ٨٠٪ فأكثر من تلك الديون التي قاربت تقديراتها الأولية وقت ذلك بنحو ١٢٩ مليار دولار. وجرى شطب معظمها وتم جدولة بقية الدين على ٢٠ عام. وعلى الرغم من قيام العراق ببعض الاقتراضات الخارجية بسبب الضائقة المالية بعد عام ٢٠١٤ جراء الحرب على الارهاب الداعشي وهبوط اسعار النفط وتأثيرها المباشر على موازنات البلاد العامة، الا أن اجمالي الدين العام الخارجي الخاضع للالتزامات التسديد لا يتعدى اليوم ٢٠ مليار دولار، منوهين بوجود مبالغ مديونة مازالت معلقة على اتفاقية نادي باريس والتي يقتضي شطبها بنسبة ٨٠٪ أو أكثر ولكن لم تجر لها تسوية وتعود لبعض البلدان الخليجية وبلدان أخرى وتقدر بنحو ٤١ مليار دولار وتمثل اعباء حقبة الحرب العراقية الإيرانية، وتذكر عادة ضمن اجمالي الديون من قبل بعض المنظمات الدولية دونما النظر في موضوع تسويتها وخضوعها لتسويات نادي باريس بشطبها ٨٠٪ أو أكثر. اما الدين العام الداخلي فهو الاكبر اليوم ويقارب من نحو ٥٠ مليار دولار إلا أنه دين مازال بين المؤسسات المالية الحكومية حصريا وتعد تسويته ضمن السياسات الاقتصادية الداخلية وهو دين قليل المخاطر وتسويته يقع ضمن نطاق مؤسسات سيادة الدولة. وبالتأكيد، فإن تزايد عائدات النفط سيوفر روافع مالية عالية لتسوية بقايا المديونية وباختيارات ميسرة حقاً.

ب- وفي ضوء ما تقدم، يمكن اعادة تحليل مركبات الدين العام ثانية وعلى النحو الاتي: اذ لامس الدين العام الداخلي قرابة ٥٠ مليار دولار كما ذكرنا وأن نسبة ٦٧٪ منه يعود إلى البنك المركزي العراقي بفائدة متوسطها السنوي ٣٪، اما الدين الخارجي، فإن المتبقي منه والواجب الدفع هو بنحو ٢٠ مليار دولار وهناك مبلغ معلق يجب شطبه بنسبة ٨٠٪ أو أكثر من ديون نادي باريس أي ديون ما قبل عام ١٩٩٠ وتعود لأربعة دول خليجية وثمانية دول أخرى، وأن مبلغ الدين المعلق هو ٤١ مليار دولار وأن شطبه بنسبة ٨٠٪ سيصبح اقل من ٩ مليار دولار. لذا فإن اعادة احتساب الدين العام الخارجي الفعلي هو (٢٠+٩=٢٩) مليار دولار وأن اجمالي الدين الداخلي



أوراق سياسات في المالية العامة للعراق

والخارجي الفعلي هو بنحو (٢٩+٥٠=٧٩) مليار دولار. وبافتراض أن الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢١ هو بنحو ١٧٨ مليار دولار، فإن نسبة الديون الفعلية إلى الناتج المذكور هي بنحو ٤٥٪. وما زالت تقع ضمن النطاق الآمن لمعايير الاتحاد الأوروبي في الاستقرار والنمو.

٥- المستقبل المالي والاقتصادي للبلاد

أ- صندوق الثروة السيادية للعراق (Sovereign Wealth Fund (SWF) تأسست صناديق الثروة السيادية في العالم منذ ستة عقود على الأقل وبنيت على حقيقة أن عوائد موارد البلدان المنتجة والمصدرة للمواد الخام كالفائضات مالية باتت جزءاً مهماً من الثروة الرأسمالية القابلة للاستثمار والتعظيم والتزايد المستمر بدلاً من استهلاكها بمصروفات تشغيلية كبيرة في موازنات سنوية عامة غير منتجة بالغالب. إذ أن فلسفة تعريف تلك العوائد من الموارد الخام كالنفط وغيره من الثروات الطبيعية الناضبة هي ليست للإنفاق الاستهلاكي بالضرورة بل هي أصول رأسمالية بذاتها ما يتطلب إدامتها وتعظيم نموها بالاستثمار لمنفعة الأمة بشكل تراكمي معمق للثروة نفسها وعبر الأجيال. وبناء على ذلك وبغية أن تخدم الأصول الرأسمالية الحالية الناجمة عن عوائد المواد الخام بما فيها الثروات النفطية، فقد قامت غالبية دول العالم المنتجة للنفط تحديداً بتأسيس صناديق استثمارية سيادية من فوائضها من عائدات النفط ووظيفتها كرؤوس أموال في أصول استثمارية متنوعة سواء أكانت مالية أم حقيقية ومدرة للدخل ليتعاضد راس المال فيها كثروة متنامية لمصلحة الأجيال الاقتصادية. وبهذا فإن عوائد متدفقة بصورة دخل ستتراكم جراء استثمار موارد تلك الصناديق السيادية بكونها ثروة رأسمالية متوسعة. مدركين في الوقت نفسه بأن الصندوق السيادي هو صندوق استثمار بطبيعته. وهكذا يذهب الصندوق السيادي إلى هدفٍ سامٍ وهو تعظيم موارد الأمة الناضبة لمنفعة أهداف التنمية المستدامة من خلال تواصل الأجيال الاقتصادية بين الأجيال. فالجيل الحالي ينبغي له أن يوفر لوازم الرفاهية المستدامة للجيل القادم وعلى وفق أفضل الممارسات الاستثمارية للأصول التي ستضمونها المحفظة الاستثمارية السيادية وفي إطار صندوق الثروة السيادية نفسه.

وغالبا ما يدار الصندوق السيادي للثروة من جانب السلطة التنفيذية كجهة سيادية مباشرة وبالتعاون بين السلطتين المالية والنقدية للبلاد ويراقب أداء الصندوق السيادي من جانب المشرعين في مجلس النواب ضمن الأصول وقواعد الرقابة التشريعية للبلاد.



أوراق سياسات في المالية العامة للعراق

حقيقة أن من أهم المحاور التي نوقشت في موضوع الصندوق السيادي العراقي في ندوة اجريت في بيت الحكمة ببغداد في أيلول الماضي ببغداد قد انصبحت على معضلة كيف يمكن لاقتصاد عجز على مدار ٤٠ سنة الاخيرة أن يقوم بتأسيس صندوق للثروة السيادية في حين أن الصناديق السيادية هي ظاهرة نشأت في اقتصادات الفائض عموماً؟ هذا ما تم اثارته من جانبنا الشخصي في حينها؟ والجواب عموماً هو في تبني صندوق ثروة سيادية موجه للاستثمار الحقيقي نحو الداخل في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية استراتيجية استثنائية وبأسلوب اداري مختلف، ما يقتضي تواجد سيادة الدولة الاقتصادية مجدداً في ادارة المشروع الاقتصادي عبر تحريك المشاريع والثروات العاطلة للقطاعات العام والخاص أي بالشراكة مع السوق والاستثمار الاجنبي. وهذا سيؤدي إلى تحريك الاقتصاد الوطني وتطويره وتحويله إلى اقتصاد فائض مستدام عبر نشاطات استثمارية تؤدي إلى تنويع عالي لقطاعات الاقتصاد. ويدار الصندوق السيادي المقترح الموجه نحو الداخل عبر نظام يماثل الشركات القابضة. إذ لوحظ أن الصناديق السيادية القائمة والبالغ عددها ٨٠ صندوق سيادي حول العالم تختلف من دولة إلى دولة ومن صندوق إلى صندوق. وبغية تجاوز المصاعب التشريعية جرى الاقتراح أن يكون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية في وزارة المالية العراقية هو المرتكز القانوني لإدارة صندوق الثروة السيادية المقبل للعراق بعد الاتفاق على نمط وموديل الصندوق وطبيعته والذي ستكون امواله بالضرورة من ثروة الدولة خارج الموازنة العامة بالغالب وبالشراكة التمويلية والادارية مع ثروات الاشخاص الطبيعية والمعنوية.

ب - أمام العراق فرصة التوجه نحو تنظيم النشاط الاقتصادي والتنمية بشكل أمثل وبالأوجه الآتية:

الأول: التوجه لامحالة نحو الاستثمار المباشر بالبنى التحتية التي تلازم أي تطور في النشاط الإنتاجي ولأسيما البنى المتعلقة بالتنمية البشرية واقتصاد هنا قطاعات التعليم والصحة فضلاً عن تنمية البنية التحتية المادية المرتبطة بالإنتاج الوطني، كالكهرباء وتنظيم المياه والطرق إضافة إلى غيرها من قطاعات الاقتصاد الرقمي. والوجه الثاني، هو النهوض بالسوق الوطنية ولأسيما بناء مؤسسات السوق وعلى وفق محاور ثلاثة:

أ- خلق مؤسسات السوق، أي اشاعة أنظمة الشركات بأقل كلفة ممكنة إذ مازالت السوق الوطنية العراقية (رمادية) التركيب وغير معرفة امام هيئات التمويل والضرائب وادارة الحوكمة.



أوراق سياسات في المالية العامة للعراق

ب- تمويل السوق عن طريق توفير الاقراض الميسر ما يقتضي اشاعة صناديق التنمية الحكومية وتوجيه مواردها نحو الشركات المنتظمة في مؤسسات السوق.

ج- الحماية الاجتماعية للسوق وشمول قطاع العمل بصندوق التقاعد الوطني وعده ضمانا مهما لولادة سوق العمل المنظمة علما أن عدد العاملين في القطاع الخاص يزيد على ٧ ملايين عامل ولا تتوفر لهم أنظمة تقاعد وضمان اجتماعي الا لقرابة ٤٠٠ ألف منهم في الوقت الحاضر.

٥- دور الدولة في البنية التحتية المادية

واخيراً، تتجه مهام الدولة في مشاريعها الاستراتيجية نحو تهيئة البنية التحتية المادية اذ تعد استخداماتها من قبل القطاع الخاص بمثابة الانتفاع من السلعة العامة. وهذا هو الامر الشائع في منطلقات التنمية في العالم على الرغم من أن الكثير من النشاطات المتعلقة بالبنى التحتية امست من مهام القطاع الخاص مثل تشغيل المطارات وقطاع الاتصالات والنقل بالسكك وغيرها، الا أن في بلادنا تبقى مهمة الدولة في الاستثمار في البنية التحتية المادية قوية إلى امد اطول ذلك لكونها ناجمة من اهمية توجيه عائد الاستثمار في قطاع الطاقة ومن ثم توجيه موارد قطاع النفط بكونه الدخل الاساس للبلاد وعده في الوقت نفسه من الاصول الرأسمالية التي تتطلب اعادة توظيفها بأصول استثمارية حقيقية اخرى متنوعة تولد عوامل اقتصادية خارجية إيجابية positive externalities كالكهرباء ومشاريع المياه والطرق والبيئة التي تساعد جميعها سياسات السوق والقطاع الخاص على الانطلاق بكفاءة اعلى ضمن تحسين مناخ الاستثمارات الاهلية التي تتغلغل في جزئيات الاقتصاد بشكل أوسع انتشاراً، كالزراعة والصناعة التحويلية والاسكان والخدمات غير الحكومية وغيرها. اذ تبين القاعدة الاقتصادية المتعارف عليها عالمياً أن نمواً في الاستثمار في البنية التحتية قدره ١٪ يؤدي إلى تصاعد النمو في النشاطات الإنتاجية المباشرة أو الطاقة الإنتاجية المباشرة بما لا يقل عن ١,٥-٢٪.

لذلك فمقدمة نجاح التنمية في بلادنا ستبقى تقودها الاستثمارات الحكومية لامحالة في قطاع الطاقة والبنى التحتية الاستراتيجية. منوهين أن النفط مازال المولد الاساس لقرابة ٤٥٪ من الدخل الوطني وبشكل ٩٣٪ من الإيرادات الحكومية، لذا ستظل مهمة الدولة اساسية في الاستثمار في البنى التحتية الإستراتيجية المادية العابرة للمحافظات



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في المالية العامة للعراق

كالسدود ومشاريع الارواء والكهرباء وهي استثمارات ذات أثر محوري يهيئ الأساس لانطلاق المشاريع الانمائية للقطاع الخاص بما في ذلك اهمية اعادة توجيه (التمويل الحكومي) نحو سد احتياجات القطاع الخاص ومده بالقروض الميسرة. ومثال ذلك مبادرة البنك المركزي العراقي الاستثنائية في التمويل الاسكاني الميسر للقطاع الاهلي التي بلغت ثلاثة تريليون دينار حتى الوقت الحاضر مما حفز نشاط السكن الإجمالي، وهي قروض طويلة الاجل وبدون فائدة مصرفية (من حيث المبدأ)، اضافة إلى أن مبادرات البنك المركزي في تمويل مشاريع الشباب الصغيرة والمتوسطة مازالت مستمرة، وكذلك استمرار اسناد تمويل المصرف الصناعي ضمن السياسة الانمائية الاستثنائية العامة للبلاد والتي اخذت حيزا تحفيزيا عجزت عنه السياسة المالية في تنفيذه حتى اللحظة. ■

(* باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي الأسبق، والمستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 22 كانون اول / ديسمبر 2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>